



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الجمهورية العربية السورية

جمهورية السودان



وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

الاجتماع الرابع عشر لمجلس تنمية المجتمع

في دورة انعقاده الأولى للعام ٢٠١٤م

تحت نضمار

نحو فعالية العمل الاجتماعي تحقيقاً للعدالة الاجتماعية

التقرير الختامي والقرارات والتوصيات

ولاية الخرطوم (٢٢ - ٢٣) يونيو ٢٠١٤م
قاعة الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

بم الله الرحمن الرحيم

عقد مجلس تنمية المجتمع جلسات اجتماعه الرابع عشر في دورة إنعقاده الأولى برئاسة الأستاذة مشاعر أحمد الأمين الدولب وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي (رئيس المجلس) وبإشراف السيد وزير الدولة الأستاذ إبراهيم آدم إبراهيم ، بولاية الخرطوم بقاعة اجتماعات الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس خلال الفترة (٢٢-٢٣) يونيو ٢٠١٤م تحت شعار "نحو فعالية العمل الاجتماعي تحقيقاً للعدالة الاجتماعية".

تداعي للاجتماع حضوراً ومشاركة كل أعضاء المجلس بما فيهم جميع وزراء الشؤون الاجتماعية بالولايات باستثناء ولايات (الجزيرة - نهر النيل - البحر الأحمر) بالإعتذار.

إستهل المجلس جلسته الافتتاحية بأي من الذكر الحكيم، ومن ثم خاطبها وزير الدولة الأستاذ إبراهيم آدم إبراهيم رئيس اللجنة العليا التحضيرية مرحباً بالحضور الكريم وشاكراً لهم حسن تلبية الدعوة للاجتماع مؤكداً على أهمية المجلس بإعتباره آلية تنسيقية بين المركز والولايات. مشيراً إلى أوراق العمل التي سيتناولها الاجتماع التي تقرأ الواقع للقضايا المجتمعية وتحدد العلاج، شاكراً اللجان التي أعدت لهذا الاجتماع ومتمنياً التوفيق والسداد للمجلس.

وعلى ذات النسق خاطبت الجلسة باشمهندس سعاد صالح وزيرة الشؤون الاجتماعية بولاية غرب دارفور ممثلة الولايات، عبرت في مستهل كلمتها عن سعادتها للمشاركة في هذا الاجتماع الهام، ومثمناً نهج وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي واهتمامها بهذا الاجتماع التنسيقي الغير مسبوق بين المراكز والولايات وما يحققه من تواصل وتبادل في مجال الخبرات والمبادرات، مؤكدة على دور الوزارة الرائد في إعداد

السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية التي تستظل بظلها كل فئات المجتمع وقطاعاته تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، وشاكرة نيابة عن زملائها الوزراء الولاةين وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي والقائمين على أمرها على حسن الاستقبال والضيافة.

ومن جانب ثاني خاطبت الجلسة الأستاذة مشاعر أحمد الأمين الدولب- وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي (رئيس المجلس)، مرحبةً بجميع أعضاء المجلس بمقاماتهم السامقة والإعلاميين، مؤكدة حرص الوزارة على استمرارية وتطوير اجتماعات مجلس تنمية المجتمع لإحكام التنسيق والتعاون والمشاركة الفاعلة في إعداد السياسات والخطط والبرامج بما يتواءم واحتياجات أولويات كل ولاية بما يحقق تقوية النسيج الاجتماعي للمجتمع وحمايته وترقية خصائص أهله من خلال تحديث السياسات وعلى رأسها السياسة القومية للسكان والسياسة القومية لتمكين المرأة، وإعداد السياسة الاجتماعية المتكاملة وتوسيع الحوار حولها .. وتطرقت في كلمتها على تأكيد تكامل دور المؤسسات الولاةية والاتحادية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه السياسات، وأكدت على أهمية المعلومات ودورها في إعداد هذه السياسات، وفي ختام كلمتها هنأت الحضور بحلول شهر رمضان المبارك أعاده الله على الأمة السودانية بالخير والسعادة.

وفي جلسته الإجرائية التي ترأسها وكيل الوزارة ومقرر المجلس تم التعارف وإجازة جدول أعمال المجلس. كما تم اختيار رؤساء الجلسات على النحو التالي:

- ✓ جلسة العمل الأولى السيد وزير الشؤون الاجتماعية - ولاية جنوب دارفور.
- ✓ جلسة العمل الثانية السيد وزير الشؤون الاجتماعية - الولاية الشمالية.
- ✓ جلسة العمل الثالثة السيد وزير الشؤون الاجتماعية - ولاية سنار.

✓ جلسة العمل الرابعة السيد وزير الشؤون الاجتماعية - ولاية شمال كردفان.

ناقش الاجتماع من خلال جلسات عمله الأربع على مدار اليومين

أوراق العمل الآتية :

١. جهود ولاية الخرطوم في معالجة البطالة وتخفيف حدة الفقر

قدمتها د. أمل البكري البيلي وزيرة التوجيه والتنمية الاجتماعية

ود. التجاني الشيخ الأصم مدير عام وزارة التوجيه والتنمية الاجتماعية.

٢. أثر صناديق الضمان الاجتماعي في خفض الفقر

قدمتها الأستاذة بثينة إبراهيم محمد صالح - الصندوق القومي للمعاشات.

٣. دور قاعدة المعلومات الاجتماعية في اتخاذ القرار

قدمها الأستاذ السؤود محمود حسين - مدير المركز القومي للمعلومات.

٤. تجربة ولاية غرب كردفان في قاعدة المعلومات

قدمها د. محمد حسن بشير - وزير الشؤون الاجتماعية بولاية غرب

كردفان.

٥. أهداف الألفية التنموية لما بعد عام ٢٠١٥م

قدمتها د. لمياء عبد الغفار - الأمين العام للمجلس القومي للسكان.

٦. موقف إنفاذ المبادرة الاستراتيجية الوطنية للدعم الاجتماعي

قدمها الأستاذ عبد المنعم عوض - مدير مركز مشروعات تخفيف حدة

الفقر.

استكملت الورقة بمداخلة من مدير عام مصرف الادخار والتنمية

الاجتماعية وأمين عام ديوان الزكاة.

٧. مبادئ المسؤولية الاجتماعية (خارطة الاحتياجات - والأولويات)

قدمتها د. رضا علي سعيد - مدير الإدارة العامة للبرامج الاجتماعية.

٨. تنوير حول أنظمة وحوسبة التأمين الصحي من الصندوق القومي للتأمين الصحي

بجانب ذلك اشتمل جدول الأعمال على تقارير الولايات قدمها السادة

وزراء الشؤون الاجتماعية بكل الولايات عكست انجازات الولايات في

مجال العمل الاجتماعي والتي جاءت بصورة مميزة ومستصحبة مبادرات

رائدة في مجالات الكفالة الشعبية - كفالة الأيتام - الاهتمام بشرائح المعاقين - معالجة الظواهر السالبة وإحياء القيم الفاضلة في المجتمع - ودعم الأسر الفقيرة من خلال مشروعات التمويل الأصغر.

كما اشتمل البرنامج على مداخلات من مديري الوحدات التابعة للوزارة والتي أكد من خلالها المديرين العامين على التنسيق والتعاون لتحقيق أهدافها الرامية إلى تقديم الخدمات لمنسوبيها بالصورة التي تنال رضاهم وتوفير الدعم اللازم للأسر الفقيرة وفئات المجتمع الناشطة اقتصادياً من خلال مشروعات التمويل الأصغر والدعم العيني وتحسين المأوى والدعم المباشر، والمساهمة في تنمية المجتمعات ومناطقهم المحلية في مجال المياه والزراعة والبنى التحتية.

من خلال المداولة والنقاش خرج الاجتماع بالقرارات والتوصيات الآتية:

أولاً: في شأن دراسة أثر صناديق الضمان الاجتماعي في خفض الفقر:

١. **التأكيد** على أهمية الدراسة ومخرجاتها في تطوير صناديق الضمان الاجتماعي وتحقيق رضا المستفيدين.
٢. **الطلب** إلى الوزارات الولائية في تقديم مبادرات بشكل التنسيق بين المركز والولايات للخروج برؤية موحدة لكيفية التنسيق.
٣. **العمل** على توسيع انتشار مكاتب صناديق الضمان الاجتماعي بالولايات بالتركيز على الولايات حديثة النشأة.
٤. **العمل** على رصد انجازات صناديق الضمان الاجتماعي بجانب انجازات منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفقر.

ثانياً: في مجال تجربة ولاية الخرطوم في مكافحة الفقر:

١. **الإشادة** بتجربة ولاية الخرطوم في تخفيف حدة الفقر والتوصية بطباعتها وتعميمها على الولايات.

٢. **ابتكار** مبادرات في مجال المشروعات التي تحقق الإنتاج والإنتاجية وتدفع بتوفير فرص العمل والتركيز على المشاريع التي تنتج نحو حفظ النفس (الصحة - المياه).

٣. **العمل** على الاستفادة من المعاهد المتخصصة في تفعيل التدريب المهني لتغذية سوق العمل.

ثالثاً: في شأن المعلومات:

١. **التأكيد** على أهمية المعلومات ودورها في التنمية المستدامة وتنمية وعى المجتمع بما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة.

٢. **أن يتبنى** الوزراء المعنيين بالعمل الاجتماعي في الولايات إنشاء قواعد البيانات الاجتماعية بولاياتهم وإيلائها الاهتمام اللازم.

٣. **الطلب** إلى المركز القومي للمعلومات في إعانة الولايات لتأسيس وتفعيل قواعد المعلومات فنياً وتدريباً وفي مجال البنية التحتية.

٤. **الاستفادة** من تجارب الولايات التي سبقت في إنشاء قاعدة معلومات اجتماعية كتجربة ولاية غرب كردفان.

رابعاً: في شأن أهداف الألفية التنموية لما بعد ٢٠١٥م:

١. **التأكيد** على أهمية وثيقة أهداف الألفية التنموية لما بعد ٢٠١٥م واعتمادها كمرجعية لتوطين أهدافها في الولايات.

٢. **ضرورة** رصد الجهود الرسمية والطوعية والقطاع الخاص في تحقيق أهداف الألفية.

٣. **التركيز** على التنمية الاجتماعية لارتباطها بالأمن والسلم الاجتماعي.

٤. **التركيز** على هدف التعليم والصحة والتربية الوطنية وفق موروثاتنا الدينية والثقافية والقيم الفاضلة.

٥. **يتبنى** وزراء الشؤون الاجتماعية بالولايات إعلاء قيم التنسيق مع وزارات الصحة في شأن خفض وفيات الأمهات والأطفال.

خامساً: في شأن المبادرة الإستراتيجية الوطنية للدعم الاجتماعي:

١. العمل على تعزيز التنسيق مع الشركاء وآليات المبادرة الاجتماعية بما يقود للاستمرارية والتطوير النوعي للمبادرة الاجتماعية.
٢. التأكيد على التنفيذ الفعلي للمبادرة الاجتماعية وأثرها على إنسان الريف يعزز من تفعيل قيم التكافل والتراحم.
٣. الطلب إلى وزراء العمل الاجتماعي بالولايات التأكد من البيانات الصحيحة للمستفيدين وتحديثها بما يمكن من وصول الدعم الاجتماعي لمستحقيه.
٤. تعزيز الاهتمام بالمعاقين في إطار المبادرة الاجتماعية بما يمكن من إدماجهم في المجتمع.
٥. تشجيع المجتمع وحثه للمزيد من قيم التكافل والتراحم.
٦. العمل على تقييم أثر المبادرة الاجتماعية على الأسر الفقيرة في كل ولاية.
٧. ضرورة أن تتكافل وتتآزر حزم المبادرة الاجتماعية للمستفيدين من الأسر الفقيرة.
٨. العمل على تطوير مفهوم شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين الاستهداف والمتابعة والتقييم.

سادساً: في شأن المسؤولية الاجتماعية:

١. تعمل الولايات على استكمال تكوين وتفعيل الآليات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتكثيف التوعية بدورها في التنمية الاجتماعية وتدريب الكوادر العاملة في المجال.
٢. الطلب إلى الوزارات الولائية إعداد مقترح خريطة لأولوياتها في مجال المسؤولية الاجتماعية لتعين الوزارة بإعداد خريطة موحدة للمسؤولية الاجتماعية تحقق احتياجات وألويات كل الولايات.

٣. العمل على تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالولايات خاصة الولايات الناشئة حديثاً والولايات المتأثرة بالنزاعات.
٤. تفعيل اختصاص الوزارة لدراسة الآثار الاجتماعية للمشروعات القومية لتحديد حجم الأضرار على المجتمع والفرد والبيئة.